

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات ؛

وعلی موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار :

(المادة الأولى)

يستبدل بالمادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٦ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه "النص الآتي" :

"مادة - ٣ :

يكون للمؤسسة مجلس إدارة يشكل من رئيس المجلس وعضويه كل من :

- ممثل لوزارة النقل.

- ممثل لكل من محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية .

- مساعد وزير الداخلية لشئون الشرطة المتخصصة .

- مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس .

- ثلاثة من العاملين بالمؤسسة يختارهم محافظ القاهرة .

- ثلاثة أعضاء على الأكثر يختارهم وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات

الشعبية .

ويعين خاتم رئيس المجلس المحافظ المختص من يتولى رئاسة المجلس"

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره بما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ مقرن ١٣٩٦ (١٤ فبراير سنة ١٩٧٦)

أبور السادس

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المبيعات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة

وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن المؤسسة العامة

لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ ينفوض رئيس

مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

(٩) مدير إدارة المرور المركزية .

(١٠) خمسة أعضاء على الأكثرب من ذوى الخبرة في شئون النقل يختارهم وزير النقل .

وبالنسبة أن تدعى لحضور جلساتها من ترى الاستدامة بمعلوماتهم أو خبراتهم وان يكون لهم صوت معدود في اتخاذ القرارات .

(المادة الخامسة)

تجمتع اللجنة مرة كل ثلاثة أشهر - كما يجوز انعقادها بناء على طلب رئيس اللجنة أو وزير الدولة للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية .

ولا يكفي اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور ثلاثي أعضاء باعلى الأقل وبتصدر القرارات والتوصيات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوي يرجح لجانب الذي من رئيس .

(المادة السادسة)

بلغة أن تشكل لجنة دائمة أو مؤقتة حسب متطلبات العمل من أعضائها أو من غيرهم ، ويصدر بتشكيل هذه اللجنة وتحديد مهامها قرار من وزير النقل .

(المادة السابعة)

يكون نائب رئيس الهيئة العامة لتنظيم مشروعات النقل مقرراً للجنة بتمويل متابعة تنفيذ قراراتها وتوصياتها .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ مقرن ١٣٩٦ (١٤ فبراير سنة ١٩٧٦)

أبور السادس

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس جمهورية رقم ٢٧١٦

لسنة ١٩٦٦ في شأن هيئة النقل العام لمدينة القاهرة الكبرى

رئيس جمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المبيعات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية رقم ٢٧١٦ لسنة ١٩٦٦ في شأن هيئة النقل

عام لمدينة القاهرة ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة

المتعلقة لقانون الحكم المحلي ؛

<p>قرار : (المادة الأولى)</p> <p>تعيين السيد / محمد ممدوح على برئاسة مجلس الادارة رئيس مجلس الادارة رئيس اثنان من رؤساء مجالس إدارة وحدات أو شركات قطاع الزراعة والرى يختارها الوزير المختص لمدة ستين وكيل أول وزارة الري رئيس إدارة الفتوى الخصصة بمجلس الدولة مدير معهد بحوث الاقتصاد الزراعى بمركز البحوث الزراعية بممثل عن كل من وزارات التخطيط والمالية والحربيه والصناعة وأمانة الحكم المحلي يختاره الوزير المختص اثنان من مديري الجهات التابعة لقطاع الزراعة والرى يختارهما الوزير المختص لمدة ستين ثلاثة من ذوى الخبرة يختارهم الوزير المختص لمدة ستين»</p> <p>(المادة الثانية)</p> <p>ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٩ مارس ١٣٩٦ (١٥ فبراير سنة ١٩٧٦) بمدحود محمد سالم</p>
<p>قرار رئيس مجلس الوزراء</p> <p>رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٦</p> <p>رئيس مجلس الوزراء بعد الاطلاع على الدستور ، وعلی القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والمياثات التي يشغلهما والقوانين المعبدة له ، وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار الأئمة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التعييل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والمياثات الدائمة ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ،</p> <p>قرار : (المادة الأولى)</p> <p>تعيين فضيلة الشيخ محمد تاج الدين الحسيني الدلتوبي ، مديرًا عاماً للمعادد الأزهرية من مستوى الإدارة العليا (الربط المعلى ١٤٠٠ / ١٨٠٠ جنيه ستوكاً) مع منحه بدل التعييل المقرر .</p> <p>(المادة الثانية)</p> <p>ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٥ مارس ١٣٩٦ (١٥ فبراير سنة ١٩٧٦) بمدحود محمد سالم</p>